الفصل الرابع: الموارد والأنشطة الإدارية للمحاكم المالية

أولا. الوسائل المالية والمادية

برسم سنة 2018، بلغت الميزانية المخصصة للمحاكم المالية، ما مجموعه 331 مليون درهم كاعتمادات للأداء، مثلت فيها نفقات الموظفين حوالي 72 %، بمبلغ يصل إلى 241 مليون درهم. في حين مثلت مصاريف المعدات والنفقات المختلفة نسبة 15%، بمبلغ قدره 50 مليون درهم. كما بلغت نفقات الاستثمار ما يناهز 40 مليون درهم، أي ما يعادل 12% من مجموع اعتمادات الميزانية.

وقد مكنت ميزانية الاستثمار برسم سنة 2018، من إنجاز على الخصوص، ما يلي:

- مواصلة الدراسات التقنية المتعلقة ببناء مقر المجلس الجهوي للحسابات لجهة الشرق؛
- مواصلة الدراسات التقنية وبدء الأشغال المتعلقة ببناء مقر المجلس الجهوي للحسابات لجهة الدارالبيضاء -سطات؛
- استكمال الأشغال المتعلقة ببناء مقر المجلس الجهوي للحسابات لجهة طنجة -تطوان -الحسيمة؛
- تركيب الرفوف المعدنية بفضاءات الأرشيف بمقار المجالس الجهوية للحسابات لكل من جهة فاس - مكناس وجهة مراكش -آسفي وجهة طنجة -تطوان -الحسيمة، بالإضافة إلى فضاء الأرشيف بتمارة؛
- تجهيز مقار المجالس الجهوية للحسابات بكل من جهة مراكش -آسفي وجهة سوس -ماسة وجهة كلميم -واد نون بكاميرات المراقبة؛
- إنشاء محطة تحويل كهربائية ومولد كهربائي بمقري المجلسين الجهويين للحسابات لجهة سوس -ماسة وجهة طنجة -تطوان -الحسيمة؛
- تعزيز حظيرة السيارات، عبر اقتناء سيارات نفعية، قصد تمكين القضاة من التنقل للقيام بمهامهم الرقابية.

ثانيا. الموارد البشرية

خلال سنة 2018، بلغ العدد الإجمالي للقضاة والموظفين العاملين بالمحاكم المالية 594، من بينهم 345 قاضيا و249 موظفا.

أما فيما يخص توزيع قضاة وموظفي المحاكم المالية حسب الجنس، تمثل النساء 22 % داخل هيئة القضاة و51 % من مجموع الإداريين.

1. هيئة القضاة

يبلغ عدد القضاة 345 قاضيا، يزاول منهم 179 قاض مهامهم بمختلف المجالس الجهوية للحسابات. وتجدر الإشارة إلى أن متوسط أعمار قضاة المحاكم المالية لا يتجاوز 42 سنة. أما بخصوص توزيعهم حسب طبيعة التكوين الأساسي فتضم الهيئة قضاة ذوي تخصص قانوني واقتصادي ومالي بالإضافة إلى قضاة ذوي تكوين أساسي في مجالات الهندسة.

ويتوزع القضاة حسب نوع الشهادات المحصل عليها كما يلي: السلك الثالث أو الماستر في العلوم القانونية والاقتصادية (41 %)، مهندسو الدولة (30 %)، الدكتوراه (11 %)، شهادات أخرى (18 %).

2. الموظفون الإداريون

يعمل بالمحاكم المالية موظفون إداريون وتقنيون مكلفون بمهام إدارية وتقنية متنوعة بالمجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية. ويتوزع الموظفون الإداريون للمحاكم المالية بحسب الدرجة كما يلي: المتصرفون (48 %)، المهندسون (4 %)، التقنيون والمحررون (23 %)، المساعدون الإداريون والمساعدون التقنيون (25 %).

ثالثا. التكوين

أولى المجلس الأعلى للحسابات أهمية كبرى لمجال التكوين وجعل منه هدفا استراتيجيا، وذلك لبناء الكفاءات المهنية لقضاة وموظفي المحاكم المالية. وفي هذا الصدد، قام المجلس بإحداث لجنة للتكوين، منذ سنة 2016، من أجل دراسة برامج التكوين والعمل على تتبع تنفيذها. وفي سنة 2018، قامت هذه اللجنة بإعداد برنامج سنوي خاص يتلاءم وحاجيات المحاكم المالية في هذا المجال. كما قام المجلس، بشراكة مع البنك الإفريقي للتنمية، بإطلاق دراسة من أجل إعداد مخطط مديري للتكوين في يوليوز 2018، وذلك من أجل وضع استراتيجية المجلس في مجال التكوين

وإعداد برنامج مدته ثلاث سنوات للتكوين المستمر (2019-2021). وتجدر الإشارة إلى أن المجلس يتوفر على مركز للتكوين أعد خصيصا لهذا الغرض وقد تم تزويده بالتجهيزات الديداكتيكية والمعلوماتية اللازمة.

أما فيما يخص حصيلة برنامج التكوين لهذه السنة، فقد تمحورت حول تكوين نظري وميداني لفائدة الملحقين القضائيين والمدققين الجدد بهدف الرفع من مستوى معارفهم وتحقيق التجانس في مستوى الكفاءات. وقد شمل التكوين الأساسي، إلى جانب المواد القانونية والمالية والمحاسباتية، مواد تتعلق بالتدقيق وآليات التحليل والتقييم ومراقبة الأداء. أما فيما يتعلق بالتداريب الميدانية، فقد نظم المجلس دورات وزيارات ميدانية لفائدة المدققين الجدد بإدارات عمومية على المستوى المركزي والمحلي.

كما قام المجلس في إطار التكوين المستمر بتنظيم دورات تكوينية ولقاءات علمية وندوات لفائدة قضاة وموظفي المحاكم المالية، وقد تم تنشيط هذه الدورات من طرف خبراء مغاربة وأجانب بمركز التكوين للمحاكم المالية. وتم أيضا بتعاون مع وزارة العدل، تنظيم دورتين تكوينيتين بالمعهد العالي للقضاء لفائدة أزيد من 70 كاتبا للضبط بالمحاكم المالية، حيث تناولت الاختصاصات القضائية بالمحاكم المالية، وتقنيات تحرير المحاضر، والتبليغات القضائية، وتحصيل الديون العمومية.

وقام المجلس كذلك بتنظيم دورات تكوينية بدعم من البنك الافريقي للتنمية، من بينها الدورة التكوينية الثالثة والرابعة لفائدة الأجهزة العليا للرقابة المالية بإفريقيا حول الرقابة القضائية للحسابات ورقابة الأداء، والتي شارك فيها ما يناهز 60 قاضيا ومدققا من 20 دولة إفريقية.

رابعا. الجودة والمعايير

يحرص المجلس الأعلى للحسابات على ضمان جودة العمل الرقابي وذلك من أجل تمكين قضاته من القيام برقابة وتدقيق ذات جودة عالية وفق المعايير الدولية. وفي هذا الإطار، عملت خلية الجودة والمعايير، خلال سنة 2018، على التنسيق والمساهمة في إعداد مجموعة من الأدلة الرقابية التي تهم اختصاصات مختلفة، نذكر منها دليل للرقابة وضمان الجودة بالمحاكم المالية ودليل رقابة استخدام الأموال العمومية. ومن أجل تنفيذ أمثل لهذه الدلائل، سهرت هذه الخلية على تأطير مهمات نموذجية وتنظيم دورات تكوينية على مستوى المجلس والمجالس الجهوية. كما قامت بوضع مخطط تطبيقي لتنزيل أهداف المخطط الاستراتيجي 2018-2020 والذي يطمح إلى الرفع من مردودية المحاكم المالية وتعزيز قدراتها.

خامسا. كتابة الضبط

تضطلع كتابة الضبط المركزي بمجموعة من المهام التي أوكلها إليها المشرع من خلال مقتضيات المادة 16 من مدونة المحاكم المالية، والمتمثلة في تسجيل الحسابات والوثائق المحاسبية الأخرى وتوزيعها على الغرف وحفظها، وفي تبليغ قرارات وإجراءات المجلس، علاوة على الإشهاد بصحة نسخ ومختصرات الأحكام القضائية.

ارتكز برنامج عمل كتابة الضبط المركزي لسنة 2018 أساسا على الأهداف والمشاريع المسطرة في إطار المخطط الاستراتيجي للمحاكم المالية 2018-2020، ويتعلق الأمر خصوصا بالمشاريع التي تروم تطوير تطبيقات معلوماتية خاصة بتتبع تدبير المراسلات، وتقديم الحسابات، وتنفيذ العجز والغرامات، وتدبير التراث المعلوماتي؛ علاوة على تعزيز التواصل مع الأطراف الفاعلة لتحسين عملية الإدلاء بالحسابات ونزع الطابع المادي وتبادل البيانات والوثائق الإلكترونية مع الأجهزة المعنية.

وفي إطار تلقي التصاريح الإجبارية بالممتلكات، عملت كتابة الضبط بنظام معلوماتي خاص بالتدبير المندمج لعملية التصريح بالممتلكات لحملة فبراير 2019. ويمكن هذا النظام من معالجة كافة مراحل التصريح، انطلاقا من عملية تحميل لوائح الملزمين بالتصريح وتحيينها، مرورا بتسجيل التصاريح المودعة إما شخصيا أو عن طريق وكالة. كما يتيح القيام بالإجراءات اللازمة في حالة القيام بواجب التصريح (رسائل الإخبار) أو عند الإخلال به (الإنذار ورفع الأمر إلى رئيس الحكومة). كما يوفر هذا النظام المعلوماتي إمكانية الحصول على وضعيات وإحصائيات تضمن تتبع عملية التصريح الإجباري بالممتلكات.

وتفعيلا للمسطرة المتعلقة بتحصيل الغرامات الصادرة عن المحاكم المالية، تم تبليغ الخازن العام للمملكة بالدفعة الأولى لبيانات الإصدارات ومختصرات القرارات والأحكام الصادرة في ميدان التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية والقاضية بالغرامة والبالغ قدرها 1387580.63 درهما، وذلك لإحالتها على المصالح المختصة قصد تحصيلها حسب القوانين والأنظمة. وقد أسفرت هذه العملية عن تحصيل ما قدره 713580.63 درهما. وسيتم خلال مرحلة ثانية تبليغ الخزينة العامة بالدفعة الثانية من بيانات الإصدار المتعلقة بالقرارات والأحكام القاضية بالعجز في ميدان التدقيق والبت في الحسابات أو الغرامات، سواء في ميدان التأديب المالي أو في إطار عدم تقديم الحسابات.

سادسا. نظم المعلوميات

أدرج المجلس الأعلى للحسابات التبادل الإلكتروني مع الأطراف الخارجية ضمن رؤيته الاستراتيجية لسنوات 2018 - 2020. وفي هذا الإطار، قام المجلس بإعداد مجموعة من المشاريع المعلوماتية تتجلى أهمها في:

1. وضع فضاء إلكتروني خاص بالمحاسبين العموميين

في إطار التواصل مع الأشخاص الخاضعين لرقابتها، أنشأت المحاكم المالية برنامجا لتبادل البيانات والمعلومات مع المحاسبين العموميين الخاضعة حساباتهم للتدقيق والبت من طرف المجلس والمجالس الجهوية. إذ سيسمح هذا الفضاء المعلوماتي للمحاسبين العموميين بالاطلاع على وضعية حساباتهم والقرارات والاحكام الصادرة في حقهم. كما يمكن هذا الفضاء المحاسب من الاطلاع بصفة دائمة على بياناته الشخصية والمهنية والتحقق منها ومراجعتها عند الضرورة.

2. إطلاق مشروع الإدلاء الإلكتروني بحسابات قباض الجمارك

يتعلق المشروع بإعداد حسابات قباض إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بصفة إلكترونية وتقديمها للمجلس عبر كتابة الضبط المركزي باستعمال منصة التداول الإلكتروني المعدة لهذا الغرض، ويراعى في ذلك الشروط والمساطر المبينة في مذكرة التعليمات الخاصة بتقديم حسابات قباض الجمارك للمجلس.

3. التهييء لحملة تجديد التصريح الإجباري للممتلكات

شملت عملية تجديد التصريح الإجباري للممتلكات إعداد تطبيق معلوماتي جديد مخصص للتبادل مع السلطات الحكومية المسؤولة عن إعداد قوائم الملزمين بالتصريح الإجباري للممتلكات، بحيث يقوم المستخدمون/المسؤولون المعينون من طرف هاته السلطات بالولوج إلى الفضاء المعلوماتي الخاص بالتصريح وإيداع القوائم إلكترونيا. وفي المقابل، تم إعداد تطبيق معلوماتي مخصص لإدارة وتدبير المواعيد الخاصة بالتصريح الإجباري للممتلكات، وذلك قصد التحكم في تدفق الأشخاص الملزمين الذين سيتنقلون من أجل وضع تصريحاتهم لدى كتابة الضبط بالمحاكم المالية.

4. إعداد التطبيق المتعلق بالاطلاع على قاعدة البيانات الخاصة بالسجل التجاري

باتفاق مع المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، تم تطوير تطبيق معلوماتي يمكن من الاطلاع عند الضرورة على محتويات السجل التجاري المركزي أثناء القيام بعمليات الرقابة من طرف قضاة المحاكم المالية. وسوف يوضع بروتوكول يحدد الإطار الخاص باستعمال هذا التطبيق لاحقا.

5. تتبع إجراءات التدقيق والبت في الحسابات

يعد التطبيق المعلوماتي الخاص بتتبع إجراءات التدقيق والبت في حسابات المحاسبين العموميين مشروعا متكاملا، يمكن من جهة من تتبع جميع مراحل الإجراءات، من البرمجة إلى إصدار القرارات مرورا بفتح الملفات والتحقيق وإعداد مذكرة الملاحظات والتقارير. ويمكن من جهة أخرى، من مراقبة وضعية الملفات وتدبير وثائق العمل الخاصة بالمهام الرقابية وتخزينها بقاعدة البيانات المخصصة لذلك. كما يمكن من التبادل الأتوماتيكي للبيانات مع البرامج والتطبيقات الأخرى، وتتبع وضعية المحاسبين العموميين أو تتبع تقديم الحسابات.

سابعا. التعاون الدولي

يولي المجلس الأعلى للحسابات أهمية خاصة لتعزيز مهامه الرقابية وتطوير آليات اشتغاله وفقا للمعايير المعتمدة دوليا في مجال مراقبة المالية العمومية. ولهذا الغرض، يعمل المجلس بصفة دائمة على تشجيع تبادل التجارب والخبرات بينه وبين هيئات ومنظمات الرقابة المالية على المستويين الجهوي والدولي، خاصة المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي) ومختلف الفروع المنبثقة عنها، بالإضافة إلى مجموعة من المؤسسات المانحة الدولية .وينقسم عمل المجلس الأعلى للحسابات في مجال التعاون الدولي إلى شقين أساسيين، يضم الأول مجموعة من الفعاليات واللقاءات الدولية التي يساهم أو يشارك فيها المجلس في إطار التعاون متعدد الأطراف، فيما يضم الشق الثاني مختلف المبادرات والشراكات التي يعقدها مع الأجهزة الرقابية بعدد من الدول الصديقة والمؤسسات التنموية الشريكة وبعض الجهات المانحة.

I. أنشطة المجلس الأعلى للحسابات في إطار التعاون المتعدد الأطراف

شارك المجلس الأعلى للحسابات، برسم سنة 2018، في مجموعة من الاجتماعات والمؤتمرات التي نظمتها المنظمات الدولية والجهوية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ويتعلق الأمر بما يلي:

1. المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ARABOSAI)

في إطار التعاون مع المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأرابوساي، استضاف المجلس، من 10 إلى 14 دجنبر 2018، لقاء تدريبيا حول الرقابة على أداء صناديق الحماية الاجتماعية، تم تنشيطه من طرف قضاة متخصصين في هذا المجال، وتناول محاور أساسية تهم مفهوم الحماية الاجتماعية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خصوصيات رقابة الأداء على صناديق الحماية الاجتماعية وكذا دور الأجهزة العليا للرقابة في مواكبة تطور هذه الأنظمة.

كما شارك المجلس الأعلى للحسابات في أغلب اللقاءات التدريبية والعلمية وكذا الاجتماعات المنعقدة من طرف هذه المنظمة، نذكر منها على الخصوص:

- اللقاء التدريبي حول موضوع " الطاقات المتجددة " والذي نظمه ديوان المحاسبة بالأردن من 08 إلى 13 شتنبر 2018؛
- اللقاء التدريبي حول موضوع" الدروس المستفادة من تطبيق معايير الإنتوساي" والذي استضافه ديوان المحاسبة بالكويت من 07 إلى 11 اكتوبر 2018. وقد كان هذا اللقاء مناسبة لقياس مدى تطبيق وقابلية تطبيق معايير الإنتوساي في الأعمال الرقابية، بشتى أنواعها، الممارسة من طرف الأجهزة العليا للرقابة بالدول العربية؛
- اللقاء التدريبي حول موضوع " الرقابة على الجمارك والضرائب " والذي استضافه مجلس المحاسبة بالجزائر من 24 إلى 30 نونبر 2018؛
- اللقاء التدريبي حول موضوع " الرقابة باستعمال العينات الإحصائية " والذي استضافه ديوان المراقبة العامة بالسعودية من 30 نونبر إلى 07 دجنبر 2018.

فضلا عن ذلك، استضاف المجلس خلال الفترة من 19 إلى 23 فبراير 2018 الاجتماع الحادي عشر للجنة المعايير المهنية والرقابية. خلال هذا الاجتماع، تم اعداد الخطة التفصيلية لعام 2018 والآليات اللازمة لتنفيذها والبرنامج الزمني الخاص بها واستعراض مؤشرات الخطة الاستراتيجية للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. كما شارك المجلس في:

-الاجتماع السادس والخمسين للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والذي استضافته الأمانة العامة للمنظمة بتونس من 26 إلى 30 مارس 2018.وخلال هذا الاجتماع، تمت دراسة تقارير مختلف اللجان المنبثقة عن الأربوساي واعادة تشكيل لجنة المخطط الاستراتيجي للمنظمة.

- الاجتماع الثاني عشر للجنة بناء القدرات بمدينة تونس من 05 إلى 08 فبراير 2018، حيث تم تقييم نتائج تنفيذ خطة العمل في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2017 ومتابعة تنفيذ اتفاقيات التدريب المبرمة بين الأجهزة الأعضاء ومبادرة تنمية الإنتوساي والأمانة العامة ومدى استخدام أدلتها من قبل هذه الأجهزة.

2. المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (INTOSAI)

يعتبر المجلس الأعلى للحسابات عضوا نشيطا في منظمة الإنتوساي عبر مشاركاته في العديد من الاجتماعات واللقاءات، ونذكر منها على الخصوص:

- الاجتماع الثاني لمجموعة عمل الإنتوساي المكلفة بتوحيد الأنشطة القضائية وذلك بشيلي من 10 إلى 13 يوليوز 2018؛
- الاجتماع الثامن عشر لمجموعة عمل الإنتوساي المتعلقة بالرقابة البيئية من 16 إلى 20 يوليوز 2018؛
- اجتماع المجلس الإداري لمجموعة عمل الإنتوساي حول الرقابة البيئية والذي انعقد ببراغ من 21 إلى 28 أكتوبر 2018.

3. منظمة الأجهزة العليا للرقابة الناطقة باللغة الفرنسية (AISCCUF)

شارك المجلس الأعلى للحسابات في أشغال المؤتمر الذي نظمته منظمة الأجهزة العليا للرقابة الناطقة باللغة الفرنسية (الأيسكيوف) بتعاون مع محكمة الحسابات بكوديفوار حول موضوع "أثر انشطة الأجهزة العليا للرقابة على المواطنين" وذلك يومي 28 و29 يونيو 2018. وقد كان هذا المؤتمر مناسبة لمناقشة الاثار المترتبة عن مهام وأعمال

الجهاز الأعلى للرقابة على حياة المواطنين خصوصا من خلال ضمان الاستعمال الأمثل للأموال العمومية. كما شارك المجلس كذلك في اشغال الجمعية العامة لهذه المنظمة التي نظمت بالنيجر من 20 إلى 23 نونبر 2018.

4. المنظمة الدولية الفرنكوفونية (OIF)

باعتباره الجهاز المكلف بالتدقيق الخارجي للمنظمة الدولية الفرنكوفونية، قام المجلس الأعلى للحسابات بمهمات رقابية للتدقيق والتصديق على الحسابات والبيانات المالية للمنظمة حيث تم تقديم تقرير مراجعة البيانات المالية للمنظمة خلال الاجتماع الخامس والخمسين للجنة الإدارية والمالية الفرنكوفونية من 27 الى 29 مايو2018. وخلال أشغال الدورة الثامنة للجنة المكلفة بالتدقيق والمراجعة يوم 25 شتنبر2018، أبدى المجلس ملاحظاته حول التعديلات المقترحة على اللائحة المالية خصوصا ما يتعلق برقابة نفقات المنظمة. كما سيواصل المجلس، نظرا لتجربته فيما يخص تدقيق حسابات اللجنة الوطنية للألعاب الفرنكوفونية لسنوات عديدة، متابعة وإكمال مهمة تدقيق حسابات هذه اللجنة وذلك وفقا لقرار المجلس التوجيهي للجنة الوطنية للألعاب الفرنكوفونية الذي انعقد بباريس أيام 7 و8 و9 مارس 2018. فضلا عن ذلك، شارك المجلس في القمة الفرنكوفونية السابعة عشر من 7 الى 9 اكتوبر 2018 والتي جدد فيها المجلس الوزاري الفرنكفوني ولاية المجلس الأعلى للحسابات كجهاز مكلف بالتدقيق الخارجي للمنظمة، وذلك لمدة أربع سنوات أخرى ابتداء من فاتح يناير 2019.

5. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)

في إطار التعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، شارك المجلس الأعلى للحسابات في الاجتماعات التالية:

- اجتماعات مجموعة عمل الأطر العليا حول النزاهة العامة من 25 مارس إلى 01 ابريل 2018 ومن 28 نونبر الى الفاتح من دجنبر 2018؛
- المؤتمر الإقليمي "OCDE – SIGMA " للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لمنطقة الجوار الأوروبي الجنوبية حول "الدور المتحول للأجهزة العليا للرقابة المالية في ضوء اهداف التنمية المستدامة بتونس من 20 الى 22 نونبر 2018.

6. مبادرة تنمية الإنتوساي (IDI)

في إطار التعاون مع مبادرة تنمية الإنتوساي، شارك المجلس في ورشة عمل حول رقابة الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد استضافها ديوان المحاسبة بالأردن من 06 الى 18 أبريل 2018، مع الشروع في التخطيط لمهمة رقابية فعلية في هذا الإطار من قبل الفريق الممثل للمجلس الأعلى للحسابات. كما شارك المجلس أيضا ضمن اعضاء فريق الميسرين المكلف بتأطير برنامج التعاون ما بين مبادرة تنمية الإنتوساي والأربوساي حول" التعامل مع الأطراف ذات العلاقة" وذلك بتونس من 5 الى 13 يونيو 2018.

7. البنك الإفريقي للتنمية (BAD)

استضاف المجلس الأعلى للحسابات بمركز التدريب التابع للمجلس وبدعم من البنك الإفريقي للتنمية الدورتين التدريبيتين الثالثة والرابعة، استفاد منهما على التوالي ممثلو عشرين جهازا أعلى للرقابة بالدول الإفريقية الفرنكفونية. وكان موضوع الدورة الثالثة، التي نظمت من26 مارس إلى 06 أبريل 2018، حول رقابة الأداء؛ بينما كان موضوع الدورة الرابعة، التي نظمت من 16 الى 27 يوليوز2018، حول الرقابة القضائية.

8. الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا (UEMOA)

شارك المجلس في الاجتماع الأول للجنة الإدارية المكلفة بإعادة دراسة وتحيين أدلة التدقيق المعمول بها من قبل الأجهزة العليا للرقابة التابعة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا بكوت ديفوار من 15 الى 17 يوليوز 2018. وخلال هذا الاجتماع تمت الموافقة على القرارات المتعلقة بمهامها، وتم كذلك تنصيب اللجان التقنية المكلفة بمراجعة ادلة المراقبة، كما تم تقديم عرض مفصل حول التجربة المغربية في مجال تطبيق المعايير وتحضير أدلة المراقبة. وفي إطار التعاون كذلك، قام وفد برئاسة رئيس الإتحاد بزيارة عمل الى المجلس الأعلى للحسابات يومي 29 و30 اكتوبر 2018 من اجل الاستفادة من تجربة المجلس والاطلاع على مهام واختصاصات المحاكم المالية في مجال الرقابة العليا على تنفيذ الأموال العمومية.

9. الاتحاد الأوروبي

في إطار التوأمة مع الاتحاد الأوروبي، أجريت، خلال سنة 2018، ثلاثون (30) مهمة بالمجلس الأعلى للحسابات وثلاث (3) زيارات دراسية بكل من فرنسا والمملكة المتحدة، وهو ما يمثل تقريبا (200) يوم عمل مع مجموعة من الخبراء من مكتب التدقيق البريطاني ومحكمة الحسابات الفرنسية، الشيء الذي انعكس إيجابا على هذه التوأمة وحقق عدة مكاسب من قبيل إعداد أدلة ونشر أعمال جديدة من طرف المجلس.

II. أنشطة المجلس الأعلى للحسابات في إطار التعاون الثنائي

عرفت علاقات التعاون الثنائية بين المجلس الأعلى للحسابات والعديد من الأجهزة العليا للرقابة المالية تنوعا ملحوظا خلال السنة الحالية، سواء من خلال الزيارات الميدانية التي قامت بها وفود بعض الأجهزة إلى المجلس أو من خلال الدورات التكوينية وزيارات العمل التي لدى بعض الأجهزة العليا للرقابة استفاد منها قضاة وأطر المجلس.

1. التعاون مع محكمة الحسابات بالجمهورية الفرنسية

في إطار التعاون الثنائي مع محكمة الحسابات بالجمهورية الفرنسية وتنفيذا لبنود اتفاقية التوأمة بين الجهازين، استفادت المجالس الجهوية للحسابات من مهمات إخبارية لدى الغرف الجهوية للحسابات الفرنسية بهدف الاطلاع على المناهج والمساطر المتبعة في مجال التدقيق المحلي والجهوي. ونخص بالذكر الزيارة الى كل من الغرفة الجهوية للحسابات بنورماندي واكيتان (بوردو) والغرفة الجهوية أوت دو فرونس، تم خلالها تأطير وتنشيط دورة تدريبية حول الرقابة القضائية ونظام المسؤولية لمختلف المتدخلين في مجال تنفيذ الأموال العمومية. وفي نفس الإطار وبهدف تدعيم الكفاءات والقدرات المؤسسية والمهنية بالمجلس، فقد استفاد قضاة ورؤساء غرف بالمجلس من مهمات إخبارية لدى محكمة الحسابات الفرنسية من 10 إلى 12 يناير، ومن 18 إلى 21 نونبر، ومن 17 إلى 21 دجنبر 2018.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن محكمة الحسابات بفرنسا أشركت، خلال سنة 2018، قضاة من المجلس الأعلى للحسابات للمملكة المغربية في بعض عمليات المراقبة التي تندرج في إطار انتدابها من طرف بعض مؤسسات الأمم المتحدة كمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

2. التعاون مع مكتب التدقيق الهولندي

في إطار برنامج الشراكة المتمخض عن اتفاقية التعاون المبرمة بين المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية ومكتب التدقيق بالمملكة الهولندية، قام المجلس بمجموعة من زيارات العمل الى الجهاز الهولندي، نذكر منها: مشاركة المجلس في ورشة عمل، خلال الفترة من 3 الى 6 يوليو، حول دور مختلف المتفشيات العامة (المتفشية العامة للمالية -المتفشية العامة للإدارة الترابية -المتفشيات العامة للوزارات) في مجال التدقيق وتعزيز الرقابة الداخلية لدى الوزارات. وقد مكنت هذه الورشة من اقتباس الممارسات الجيدة بالتجربة الهولندية فيما يخص الرقابة على المالية العمومية. كما قام وفد من المجلس، خلال الفترة من 11 الى 17 نونبر 2018، بالعمل حول تطبيق تدقيق تكنولوجيا المعلومات في المهمات الرقابية واعداد دليل لتدقيق تكنولوجيا المعلومات ودليل التكوين المشترك، وذلك من أجل تمكين قضاة المحاكم المالية من تنفيذ هذا النوع من الرقابة.

3. التعاون مع الأكاديمية الألمانية ببرلين

في إطار التعاون بين المملكة المغربية والحكومة الألمانية، استفاد حوالي 20 اطارا وقاضيا من المحاكم المالية من دورات تدريبية حول الحكامة الجيدة، تمت خلالها دراسة ومناقشة مجموعة من المحاور من قبيل تدبير المالية العمومية، ومحاربة الرشوة، والاقتصاد والإعلام، ودور الحوار بين الإدارة والمجتمع المدني في تعزيز التماسك الاجتماعي. وقد كان الهدف من هذه الدورات تدعيم وبناء القدرات والكفاءات في الميادين المرتبطة بالحكامة الجيدة.

في نفس الإطار استفاد المجلس كذلك خلال السنة الحالية من برنامج تدريب المدربين لفائدة خريجي الأكاديمية الألمانية. ويساعد هذا البرنامج في الحصول على مؤهلات المدربين في الحكامة الجيدة وتطوير هذا المجال على مستوى الإدارة. وقد ركز محتوى التدريب على أساليب التعلم والتعليم التي يتم تفعيلها في الإدارة الحديثة وكذا المنهجية الديداكتيكية المعتمدة داخل محيط العمل بالإدارة.

III. التعاون مع الأجهزة العليا للرقابة الأخرى

عرف المجلس الأعلى للحسابات، خلال سنة 2018، زيارة عدد كبير من وفود الأجهزة العليا للرقابة بهدف الاطلاع على تجارب وممارسات المجلس في مجال الرقابة العليا للأموال العمومية. وفي هذا الإطار استقبل المجلس الأعلى للحسابات:

- وفد عن الجهاز الأعلى للرقابة بغينيا من 05 إلى 09 مارس 2018؛
- وفد عن الجهاز الأعلى للرقابة بجمهورية النيجر من 15 إلى 21 أبريل 2018 ومن 16 إلى 21 يوليوز 2018؛
- وفد عن محكمة الحسابات بهايتي من 7 إلى 11 مايو 2018؛
- وفد عن الجهاز الأعلى للرقابة بجمهورية السنغال من 08 إلى 18 أكتوبر 2018؛

- وفد عن محكمة الحسابات بالجمهورية الاسلامية الموريتانية من 05 إلى 09 نونبر 2018 و من 24 إلى 28 دجنبر 2018؛
- وفد عن محكمة الحسابات بمدغشقر من 24 إلى 29 دجنبر 2018.

كما قام وفد عن ديوان المحاسبة بدولة الكويت برئاسة السيد عادل عبد العزيز الصرعاوي رئيس الجهاز الكويتي بزيارة عمل الى المجلس من 8 إلى 11 أكتوبر 2018. وخلال هذه الزيارة تم التوقيع على اتفاقية التعاون المشترك بين الجهازين. وقام كذلك وفد عن الجهاز الأعلى للرقابة بدولة فلسطين برئاسة السيد محمد تيم رئيس الجهاز الفلسطيني بزيارة عمل الى المجلس من 30 يونيو إلى 4 يوليوز 2018 بهدف تبادل التجارب والخبرات وتعزيز اواصر التعاون بين الجهازين المغربي والفلسطيني.